زيادة الطلاق في طرطوس خلال خمس السنوات الماضية

حالات طلاق وقعت بعد يوم أو يومين من تسجيل الزواج!

| طرطوس- الوطن

تبدو أعداد واقعات الزواج والطلاق بطرطوس متقاربة خلال الأعوام الممتدة من ٢٠١٤ حتى نهاية عام ٢٠١٩ وكذلك أعداد الولادات والوفيات كما يؤكد الجدول المتضمن تلك الواقعات الذي حصلنا على نسخة منه من مديرية الشؤون المدنية بالمحافظة ويشير إضافة لذلك إلى تقارب عدد واقعات الزواج والوفيات والولادات، على حين تتصاعد أعداد واقعات الطلاق سنة بعد أخرى، علماً أن بعض حالات الطلاق تمت بعد فترة زواج قصيرة حيث المطلقات أعمارهن ليست كبيرة أيضاً، ومن الطرائف المحزنة التي حصلنا على معلومات بخصوصها أن العديد من حالات الطلاق يتم بعد يوم أو يومين من تسجيل واقعة الزواج، كما أن العديد ممن طلقوا عادوا عن ذلك بعد انقضاء فترة قصيرة على تسجيل واقعة الطلاق بذريعة لم شمل العائلة التي تفرقت وضياع مستقبل الأطفال، أما فيما يخص أسباب الطلاق التي حصلنا عليها أيضاً بشكل عام فتعود لتدخل الأهل والعامل المادي وعدم تعارف الطرفين كما ينبغي.

وبالعودة إلى التفاصيل بين مدير الشؤون المدنية بمحافظة طرطوس حكمت يوسف أن عدد واقعات الزواج خلال العام ٢٠١٤ هو ٧١٢٢ وفي العام ٢٠١٥ وصل إلى ٧٦٥٢ و٧٥٢٦ عام ٢٠١٦ على حين تراوح في العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ بين ٧٠٩٥ و٦٨٤٠ واستقر في ٢٠١٩ على ارتفاع طفيف بحيث وصل الرقم إلى ٧١٩٧ واقعة.

أما في الطلاق فقد بلغ عدد الواقعات ٦٠٥ ثم ارتفع في العام التالي إلى ٧١٩ وعام ٢٠١٦ وصل إلى ١١٨٩ لينخفض مجدداً في العام التالي إلى ٩٧٣ ثم يعود للارتفاع في العام ٢٠١٨ حيث وصل إلى ١٠٠٢ وفي العام ٢٠١٩ وصل إلى ١٣٨٤حالة، مشيراً إلى أن أعداد الولادات وصلت في العام ٢٠١٤ إلى ١٧٨٧٣ وفي العام التالي ارتفع إلى الرقم ١٨٥١٧ وواصل ارتفاعه في العام ٢٠١٦ فوصل إلى ١٩١١٧ وإلى ١٩٢٧٥ في العام ٢٠١٧ ثم انخفض في ٢٠١٨ إلى ١٨٦٤٩ و١٨٨٩٨ في العام ٢٠١٩، على حين أن عدد الوفيات في العام ٢٠١٤ وصل إلى ٤٦٨١ وفي العام التالي وصل إلى ٤٦٣٢ و٤٦٣٤ في العام ٢٠١٦ ليرتفع في العام ٢٠١٧ بحيث وصل إلى ٤٩٢٢ و٤٩٤٧ في العام التالي ثم ٥١٠٤ في العام ٢٠١٩.

الهلال الأحمر في دير حافر استقبل ٤٠ ألف عائلة

العلي: تأمين البذور والأسمدة للفلاحين والخدمات الصحية لجميع المواطنين

| محمود الصالح

كشف رئيس شعبة الهلال الأحمر في دير حافر عبيد العلي وهي الشعبة التي تعمل في كامل ريف حلب المحرر الشرقي عن توزيع أكثر من ١٠ آلاف منحة للمستلزمات الزراعية للفلاحين في المناطق الشرقية، بغية مساعدة الفلاحين على إعادة زراعة أراضيهم لتحقيق قيمة مضافة اقتصادية لعائلاتهم بالدرجة الأولى والاقتصاد الوطني بالدرجة النهائية.

وأكد العلي أن العائلات المسجلة في عمل الشعبة تحصل على المساعدات الغذائية من خلال السلل الغذائية، إضافة إلى المستلزمات المنزلية من أدوات مطبخ وبطانيات وفرش ومواد صحية، ناهيك عن استفادة هذه العائلات من الخدمات الصحية التي يقدمها المركز الصحي التابع لشعبة الهلال الأحمر والمتمثل بالعيادات النسائية والداخلية والأطفال وطب الأسرة، حيث تقدم لهذه العائلات جميع الخدمات الصحية والأدوية بشكل مجاني.

وأشار العلي إلى أن مجموع العائلات المستفيدة من برنامج الهلال الأحمر بلغ أكثر من ٤٠ ألف عائلة، مؤكداً أن الشعبة لديها إمكانية لاستيعاب أكثر من ١٠ آلاف عائلة إضافية الآن بشكل فوري، من خلال تأمين كل ما تحتاجه الأسرة التي كانت مهجرة وعادت إلى منطقتها، حيث قدمت منظمة الهلال الأحمر لشعبة دير حافر كميات كبيرة من كل أنواع المواد، وأهلت العشرات من الكوادر التي تقدم خدماتها للمواطنين حيثما كانوا من دون اضطرارهم إلى تكبد عناء السفر إلى مكان الشعبة.

وعن المساعدات التي قدمت للفلاحين لمساعدتهم على إعادة إنتاج أراضيهم، ونظرا لارتفاع مستلزمات الإنتاج بين أنه تم توزيع ٢٠٠٠ حصة للقمح الأحمر و٢٠٠ حصة لقمح أكساد و٩٠٠ منحة بذور خضار و٨٤٠ منحة بذار متنوع في منطقة مسكنة، أما في الخفسة فقد وزعت الشعبة ٢٠٠ حصة أكساد و١٠٠ حصة قمح أحمر و٥٠ حصة أعلاف، كما تم توزيع ٨٢٠ منحة دجاج تتضمن المنحة ٢٥ طيراً إضافة إلى أعلاف تكفي تلك الطيور مدة ٦ أشهر، كما قامت الشعبة بتوزيع بعض الآلات الزراعية البسيطة من محاريث وغيرها على عدد من الفلاحين.

وساهمت منظمة الهلال في الريف الشرقي في توفير مياه الشرب لإرواء ٢٨ قرية وتجمعاً سكانياً من خلال توفير المولدات والمضخات لهذه المشاريع.

وفي المناطق الأخرى بلغ عدد المنح الزراعية مجتمعة بحدود ٣٢٠٠ منحة خلال العام الزراعي الحالي، إضافة إلى مساهمة المنظمة في إعادة تأهيل مخابز دير حافر ومسكنة والخفسة ووضعها في الإنتاج، مشيراً إلى أن المنظمة اليوم تعمل على تكريس المساعدات التي تحقق منفعة مستدامة للمواطنين في تلك المناطق وتحويلها من حالة استهلاكية إلى حالة إنتاجية دائمة.

إعادة تقييم جميع المناهج التدريسية وإحداث مدارس فندقية خاصة

وزير السياحة: رفد القطاع السياحي بـ١١٠ آلاف فرصة عمل حتى عام ٢٠٣٠

ديوب لـ«الوطن»: دمج في المهارات بين خريجي كلية السياحة والمعاهد التابعة للوزارة

| فادي بك الشريف

كشف وزير السياحة محمد رامي مرتيني في تصريح خاص لـ«الوطن» عن خطة للاهتمام بالتعليم والتدريب السياحي بهدف تحقيق أكبر عدد من فرص العمل المدربة، مشيراً إلى أن خطة الوزارة لعام ٢٠٣٠ ترتكز على تأمين ١١٠ آلاف فرصة عمل للقطاع السياحي، وذلك عبر تأمين عمالة مدربة وفرص عمل ليكون الشباب المتعلم المتدرب قادراً على الدخول إلى سوق العمل، وذلك من خلال المراكز والمعاهد والمدارس السياحية إضافة كلية السياحة.

كما أكد مرتيني العمل على إعادة تقييم جميع المناهج التدريسية وطباعة مناهج مستقرة يضاف إليها وسائل التفاعل البصري والعلوم الحديثة بما فيها تحديث المناهج التعليمية وإضافة وسائل التدريب الحديثة، إضافة إلى برامج التفاعل البصري المعتمدة من أهم شركات التدريب العالمية، ناهيك عن العمل على تعديل مقررات المدارس الفندقية لمواكبة أحدث المناهج العالمية.

الوزير مرتيني خلال افتتاحه أمس ورشة عمل بعنوان (دور التعليم والتدريب السياحي في التنمية السياحية رؤية ٢٠١٩ – ٢٠٣٠) أكد التوجه لإنجاز خريطة التعليم السياحي التي تؤمن العدد اللازم من الأطر البشرية المدربة في مجالات الصناعة السياحية وتربط بين تطور الاستثمار السياحي وتوزع المنشآت السياحية ومواقع إقامة المنشآت التعليمية ومتابعة تأمين متطلبات نجاح عملية التعليم والتدريب.

وأشار إلى أن أولويات خطة القطاع السياحي حتى ٢٠٣٠ ترتكز على تنفيذ متطلبات النهوض بالتعليم والتدريب السياحي والفندقي بوصفه ركناً أساسياً في تحقيق تنمية سياحية مستدامة، منوها بتوطين وتحديث المعارف في مجال علوم الفندقة والسياحة وهو ما يعتبر حاجة ملحة في مرحلة إعادة الإعمار وتعافي القطاع السياحي، ما يساهم بالتضافر مع إعادة البنى الأساسية والمقومات السياحية الأخرى في عودة القطاع السياحي إلى دوره الرائد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمحور رئيسي في رؤية البرنامج الوطني سورية بعد الحرب ٢٠٣٠.

كما لفت إلى العمل على تحديث التجهيزات في المدارس والمعاهد الفندقية، وإنجاز واستكمال أعمال الصيانة وتأهيل مباني المدارس والمعاهد الفندقية التي تعرضت لاعتداءات العصابات الإرهابية، كما تتم متابعة أعمال بناء المعهد الفندقي بقدسيا والمدرسة الفندقية في حمص ليتم افتتاحهما خلال العام الدراسي القادم، واستكمال تنفيذ مدرسة ومعهد في مدينة حلب ومركز أو معهد عال للتدريب السياحي في موقع فندق القرداحة وإنهاء العمل ببناء وإكساء المعهد الفندقي في كل من محافظتي السويداء ودرعا، وتنفيذ حقائب تدريبية بشكل دائم في الاختصاصات الفندقية والسياحية النوعية بالتعاون مع المؤسسات والهيئات الوطنية والصديقة والجمعيات الأهلية والمراكز التدريبية الخاصة كمشروع التدريب النوعي المستمر الذي يتم بالتعاون مع شبكة الآغا خان.

إضافة إلى تنظيم دورات خارجية لطلاب ومدربي المعاهد والمدارس الفندقية كمنح من الدول الصديقة والمنظمات الدولية وفق برامج التدريب السياحي والفندقي الواردة في وثائق التعاون الدولي معها. مع وضع آليات لتنظيم الإعفاءات والمنح المجانية بما يتيح تخصيصها لأبناء وذوي الشهداء والجرحى.

وفي تصريح «للوطن» أكد وزير السياحة أن إصدار القانون رقم /٢٤/ لعام ٢٠١٩ الخاص بإحداث الهيئة العامة للتدريب السياحي والفندقي، نص على إحداث مدارس فندقية خاصة، كما أن القانون الجديد منح الهيئة الإشراف بشكل كامل على قطاع التدريب والتأهيل والتعليم السياحي بحيث يكون تحت مظلة عمل واحدة، ومنحها الاستقلالية المالية والإدارية، كما تم تشكيل مجلس إدارة الهيئة الذي يمثل نخبة علمية ومهنية تخصصية من ممثلي الوزارات المعنية والقطاع الخاص والعاملين في القطاع السياحي، بحيث يتكامل عمل الهيئة مع رؤية وخطة الوزارة ومشاركة القطاع الخاص في رسم السياسات والإستراتيجيات.

ولفت عميد كلية السياحة بجامعة دمشق أيمن ديوب في تصريح لـ«الوطن» إلى أهمية الورشة في إحداث الدمج في المهارات بين خريج كلية السياحة وخريج المعاهد التقنية والمهنية التابعة للسياحة وهيئة التدريب السياحي، ما ينعكس على خلق عمل مهاري أكثر من المعرفي، ما يؤدي إلى الحصول على فرصة العمل بطريقة أسرع.

وقدم ديوب عرضاً حول الربط بين التعليمين الأكاديمي والتقني المهاري، على أن يتم إعداد كادر قادر على رفد سوق العمل، مبيناً أنه مفترض على كلية السياحة تأمين ١٣ ألف فرصة عمل حتى ٢٠٣٠ ليكونوا جاهزين على خوض سوق العمل.

السويداء تمتلك ٢٧٥ عقاراً ومحلاً تجارياً وجميع إيجاراتها ١٣ مليوناً سنوياً!

محال في السوق التجاري بصلخد إيجارها الشهري ١٥٠٠ ليرة فقط

| السويداء -عبير صيموعة

رغم امتلاك مجالس الإدارات المحلية على ساحة المحافظة مئات العقارات والمحال التجارية، إلا أنها تبقى عاجزة تماماً عن إنجاز المشاريع المتعثرة من خطوط الصرف الصحي وشق وتعبيد طرق وغيرها من المشاريع الخدمية جراء الأجور المتدنية لتلك المحال التجارية التي تعود إلى عشرات السنين.

يمتلك مجلس مدينة السويداء ما يزيد على ٢٧٥ عقاراً ومحلاً تجارياً لا تتجاوز قيمة بدل الإيجار السنوي لها مجتمعة ١٣ مليون ليرة وذلك بعد تعديل إيجار استثمار الفندق السياحي الذي ارتفع من مليون ليرة إلى ٧ ملايين سنوياً إضافة إلى امتلاك المجلس ما يزيد على ٨٥ شقة تم إيجارها لإحدى الوزارات بمبلغ لا يزيد على ٢٥ ألف بالسنة لجميع تلك الشقق.

وأشار رئيس مجلس مدينة صلخد زهير السعدي أن عدد محال السوق التجاري في صلخد ٧٦ محلاً تجاريا مؤجرة منذ أكثر من خمسة عشر عاماً لا تتجاوز أجورها السنوية ١٢٠ ألف ليرة أي إن أجرة المحل الواحد تتراوح شهرياً نحو ١٥٠٠ ليرة ما فوت على المجلس إيرادات مالية إضافية خاصة أن المجلس مازال يفتقد أي مشروع استثماري خاص به علما أن الأجر الشهري لمحل واحد لدى أسواق المدينة يبلغ نحو ١٠٠ ألف ليرة.

وبين السعدي أنه وبهدف إيجاد إيرادات مالية للمجلس قام المكتب التنفيذي لمجلس المدينة، باتخاذ قرار بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٦ متضمنا تعديل أجور هذه المحال، وفق شرائح متعددة إذ تم تقسيم السوق إلى شرائح وفق عامل الاستثمار موضحاً أن من لا يريد من المستثمرين تعديل عقده وفق هذه الأسعار بشكل رضائي سيتم اللجوء إلى القضاء لافتا إلى أن البعض من هؤلاء المستثمرين وافق على تعديل عقوده، والبعض الآخر لم يوافق على الإطلاق.

بدوره رئيس مجلس مدينة شهبا جلال دانون أشار إلى أن هناك أكثر من خمسين محلاً ومكتباً تجارياً عائدة لمجلس مدينة شهبا لا تتجاوز أجورها السنوية ٢٥٠ ألف ليرة

موضحاً أن الأجور السنوية للمحال التجارية في سوق الهال البالغ عددها نحو ٤٠ محلاً التي تم بناؤها منذ عام ٢٠٠٢ لا تتجاوز ٢١٦ ألف ليرة مضيفاً إن هذه المحال مؤجرة منذ ١٦ عاماً تحت مسمى فروغ إذ تبلغ أجرة المحل الواحد سنوياً ٥٤٠٠ ليرة.

وأكد أن الإيجار غير منطقي مقارنة بأسعار السوق الحالية لذلك أصبح من الضروري إعادة تخمين الأجور بما يتناسب مع الواقع الحالي مع العلم أن هذه المحال تم بناؤها بهدف توفير إيرادات مالية للمجلس إضافة إلى وجود ٨ محال أخرى تقع في وسط السوق الرئيسي لمدينة شهبا لا تتجاوز أجورها السنوية ٢٨ ألف ليرة سورية أي بمعدل ٣٦٠٠ ليرة للمحل الواحد يضاف إليها قيام مجلس المدينة ومنذ عام ٢٠٠١ بتأجير طابق كامل لفرع المؤسسة السورية للتجارة بأجر سنوي لا يتجاوز ١٥ ألف ليرة.

وبين رؤساء المجالس أنه وبهدف تحقيق ريعية مالية اقتضى تعديل تلك الأجور لعدم تناسبها على الإطلاق مع الأجور الرائجة بالوقت الحالي.

من جهته مدير الشؤون المالية ورئيس لجنة إعادة تقييم بدل إيجار استثمار العقارات في المحافظة عبد السلام الجباعي بين أن من أبرز الصعوبات التي واجهتها اللجنة عدم وجود قاعدة بيانات صحيحة كاملة لمعظم العقارات على ساحة المحافظة مما أدى إلى صعوبة حصر العقارات قبل تشكيل اللجنة ووجود بعض العشوائية في الوحدات الإدارية وعدم وجود عقود إيجار لبعض العقارات إضافة إلى أن كثيراً من العقود كانت بدل منفعة حيث تقاضت البلدية مبلغاً من المال عند تخصيص هذه العقارات للمستثمرين ويتم تقاضي إيجار رمزي وكان هناك صعوبة في التقييم على الأثر الرجعي للقيم الحقيقية للعقارات، وبالتالي الأمر يحتاج إلى اتفاق بالتراضي لتعديل الأسعار أو اللجوء إلى دعاوى إعادة تخمين علما أنه على ساحة المحافظة تم إحصاء ٦٤٥ عقاراً مع القطاع الخاص بالإضافة إلى ٣٠ عقاراً مع القطاع العام والمشكلة التي يواجهها مجلس مدينة السويداء مع الشقق المؤجرة لوزارة الدفاع التي تتراوح أجورها الشهرية بين ٢٣ ليرة و٣٧ ليرة تم إخضاعها مع الفندق السياحي للنفع العام.

رئيس البلدية: سلمية تطمح إلى مدينة صناعية

| حماة- محمد أحمد خبازي

طرحت غرفة صناعة حماة منذ ٣ سنوات تقريباً فكرة تنفيذ مشروع مدينة صناعية في منطقة سلمية، استجابة للصناعيين من أبنائها الأعضاء بغرفة الصناعة، وبالفعل تم العمل على تجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع، وسعت الغرفة مع وزارة الزراعة لتنفيذ هذا المشروع الحلم.

وبعد الدراسة والتنسيق والتعاون مع الوزارات المعنية، تم لحظ ١١٠٠ هكتار في المنطقة العقارية المسماة «ديل العجل»، وقد وافقت وزارة الزراعة في حينه على تخصيص ٩٠ هكتاراً فقط، فخفضت غرفة الصناعة مساحتها المقترحة إلى ٥٠٠ هكتار، ورغم موافقة الوزارة فقد عطلت جهات محلية نافذة في المدينة هذا المشروع لكونه يضرر مصالحها، بحجة تلويثه للبيئة إذا ما أنجز!.

واليوم يطالب أهالي المدينة وفعالياتها الصناعية بإحياء هذا المشروع الحيوي.

وبين عدد من أصحاب المنشآت والحرف الصناعية بسلمية لـ«الوطن» أن مشروع المدينة الصناعية إذا ما نفذ فلن ينفذ خبط عشواء وإنما بعد دراسة الأثر البيئي من مديرية البيئة وإحدى الجامعات الحكومية، ما يعني أن معارضة هذا المشروع حجة واهية تغلفها المصالح الخاصة الضيقة، بينما يجب تغليب مصلحة المدينة وأهلها ومن ثم المحافظة العامة عليها.

وقالوا: نأمل من صحيفتكم إيصال صوتنا للجهات المسؤولة بالدولة كي تحيي هذا المشروع الذي تنتظره المدينة على أحر من الجمر، ليساهم بالقضاء على بطالة شبانها وإنعاشها اقتصادياً واجتماعياً.

وقال رئيس مجلس المدينة زكريا فهد: طموحنا كبير بإقامة مدينة صناعية لاستقطاب صناعات مهمة وللنهوض اقتصادياً واجتماعياً بالمدينة وأهلها.

وقد بيّن عضو غرفة صناعة حماة أمين فطوم أن تنفيذ مدينة صناعية بمنطقة سلمية ضرورة قصوى، فكل مقوماتها ومستلزماتها متوافرة.

أما رئيس غرفة صناعة حماة زياد عربو فقد أكد لـ«الوطن» أن غرفة صناعة حماة كانت عقدت اجتماعها الدوري الأسبوعي في مكتبها بمدينة سلمية بتاريخ ١٧ / ٨ / ٢٠١٧، لبحث ومناقشة أمور ومقومات إحداث مدينة صناعية في المنطقة، نظراً لتوافر كل الشروط المطلوبة من حيث المساحات والخدمات وسهولة تنفيذ البنى التحتية، والاطلاع على الخريطة المبدئية للموقع المقترح، والذي تبلغ مساحته حسب المقاسم العقارية نحو ٣٢٢٠ هكتاراً، أغلبيتها أراضي أملاك دولة، وهي غير صالحة للزراعة، ويمكن حفر آبار جوفية فيها لتوافر المياه وهي قريبة من الطريق الدولي الذي يربط محافظتي حمص والرقة، وتمر بجانبها خطوط الكهرباء، وتتميز بأنها أرض منبسطة يسهل تنفيذ البنى التحتية فيها، وتبعد عن مدينة سلمية نحو ٧ كم، وعن حماة ٤٠ كم.

وقال: نحن بانتظار قرار الموافقة من وزارتي الزراعة والإدارة المحلية لتخصيص ٩٠ هكتاراً كمرحلة أولى للبدء بتنفيذ البنى التحتية، بعد تخصيص اعتماد لها من رئاسة مجلس الوزراء، علماً بأن المخططات والدراسات جاهزة وقابلة للتنفيذ بسهولة، ولم تعد المنطقة الصناعية في سلمية قادرة على استيعاب منشآت جديدة وخاصة من الفئات الأولى والثانية والثالثة، والجهات المعنية بحماة ومديرية الصناعة وغرفة الصناعة واتحاد العمال والحرفيين، مع تنفيذ مدينة صناعية بسلمية لأنها توفر آلاف فرص العمل، وتدعم الاقتصاد الوطني، وتزيد من استثمار الموارد المحلية وتفتح فرص تصدير واسعة.